

غزة: إثبات النية الخاصة / الركن المعنوي للإبادة الجماعية

حتى أكثر المدافعين عن إسرائيل تصميمًا لم يعد بإمكانهم إنكار أن أفعالها في غزة تتجاوز عتبة السلوك الإبادي - الفعل الإجرامي بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948. لقد تم القضاء على عائلات بأكملها، وتم تدمير البنية التحتية الأساسية للحياة عمدًا، وتم منع الاحتياجات الأساسية بشكل منهجي عن أكثر من مليوني شخص. السؤال المتبقي - الذي يفصل الإبادة الجماعية عن "مجرد" الفظائع الجماعية - هو سؤال النية: هل ارتكبت إسرائيل هذه الأفعال بنية تدمير، كليًا أو جزئيًا، الشعب الفلسطيني في غزة، كما هو؟

لا تحدد اتفاقية الإبادة الجماعية كيفية إثبات هذه النية (النية الخاصة). لكن القضاء الدولي يفعل ذلك. من محاكم نورمبرغ إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR)، وفي الأحكام البارزة لمحكمة العدل الدولية (ICJ)، اعترفت المحاكم باستمرار بأن النية يمكن استنتاجها. تشمل المعايير:

- الطبيعة المنهجية للأفعال نفسها،
- التصريحات العامة أو الخاصة من قبل المسؤولين الحكوميين،
- التأكيد من خلال الأيديولوجيا، الدعاية، أو الفشل في منع التحريض.

تطبق هذه المقالة تلك المعايير ذاتها. إنها تظهر أن أفعال إسرائيل في غزة تلبّي التعريف القانوني للإبادة الجماعية - ليس فقط من خلال حجم الدمار، بل من خلال خط أيديولوجي متواصل: قرن من الخطاب الإقصائي من قادة صهيونيين مبكرين إلى وزراء مجلس الوزراء المعاصرين. هذا ليس انحرافًا حديثًا، بل تتويجًا لمشروع سياسي طويل الأمد.

تفي إسرائيل بأربعة على الأقل من الخمسة أفعال محظورة مدرجة في المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية، وربما الخمسة جميعها، من خلال التفسير التيليولوجي بحسن نية. لكن عقود التحريض غير المعاقب عليها، والتطبيع المؤسسي للأيديولوجيا التفوقية، وتدوين سياسة الإفناء - كما يتضح بوضوح في خطاب الكنيست لعام 2024 - تجعل النية لا لبس فيها.

جريمة الإبادة الجماعية لا تتطلب من الجناة الإعلان عن هدفهم - لكن في هذه الحالة، لقد فعلوا ذلك.

اتفاقية الإبادة الجماعية: المعايير القانونية والأفعال الخمسة المحظورة

وفقًا للمادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية، تعني الإبادة الجماعية:

أي من الأفعال التالية التي تُرتكب بنية تدمير، كليًا أو جزئيًا، مجموعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، كما هي:

1. قتل أفراد المجموعة؛
2. التسبب بضرر جسدي أو عقلي خطير لأفراد المجموعة؛
3. فرض ظروف حياة على المجموعة بشكل متعمد تهدف إلى تدميرها الجسدي كليًا أو جزئيًا؛

4. فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة؛

5. نقل أطفال المجموعة بالقوة إلى مجموعة أخرى.

أفعال إسرائيل في غزة تلبي بوضوح أربعة من المعايير الخمسة دون نزاع، وربما الخامس عبر التفسير التيليولوجي.

إثبات النية الخاصة: السوابق القانونية ومعايير الإثبات

يعترف القانون الدولي بأشكال متعددة من نية الإبادة الجماعية:

- صريحة: تصريحات أو وثائق تعلن علنًا نية التدمير.
- مستنتجة: من الأفعال المنهجية التي تستهدف مجموعة.
- مدعومة: من خلال الدعاية، الأيديولوجيا، أو عدم التصرف في مواجهة التحريض.

تشمل السوابق:

- أكايسو (ICTR): يمكن استنتاج النية من السياق والأفعال المنسقة.
- كرسيتيش (ICTY): تم تصنيف مذبحه سريبرينيتسا كإبادة جماعية على الرغم من نطاقها المحدود.
- البوسنة ضد صربيا (ICJ): على الدول واجب منع ومعاينة التحريض؛ يمكن استنتاج النية من عدم التصرف المتكرر.

لم تفشل إسرائيل فقط في منع التحريض - بل قامت بتأسيسه ومكافأته.

النية الخاصة المستنتجة من الأفعال مقابل المعايير التاريخية

يمكن استنتاج نية الإبادة الجماعية (النية الخاصة) من السلوك المنهجي، خاصة عندما يستهدف بشكل ساحق سكانًا مدنيين محميين. سلوك إسرائيل في غزة، حتى لو أخذ بمفرده، يتجاوز بكثير أي شيء شوهد في الحروب الحديثة. في كل مجال - استهداف المدنيين، تدمير البنية التحتية، كمية المتفجرات، ومدة الحصار - تبرز أفعال إسرائيل كتطرف تاريخي وتجريم قانوني.

استهداف المدنيين عمدًا

حتى وفقًا لتقييمات الجيش الإسرائيلي الداخلية، التي تم تسريبها مؤخرًا للصحافة، كان 83% من القتلى في غزة مدنيين، وما يقرب من النصف أطفال. هذا الرقم مدمر ليس فقط بسبب حجمه، بل لأنه يأتي من الجيش الإسرائيلي نفسه - جهاز عسكري معروف بتصنيف أي ذكر في سن القتال كـ "مقاتل" و"إبادة" لانتفاء لحماس "دون دليل. هذا المستوى من الوفيات المدنية يتجاوز جميع الصراعات الحديثة، بما في ذلك أفغانستان، العراق، وسوريا، حيث كانت نسبة الضحايا المدنيين أقل بكثير.

أحد أكثر المؤشرات الإحصائية التي لا يمكن دحضها لاستهداف متعمد هو القتل الجماعي للصحفيين. حتى منتصف عام 2025، تم قتل أكثر من 250 صحفيًا في غزة منذ 7 أكتوبر 2023. هذا أكثر من أي صراع آخر في التاريخ المسجل، بما في ذلك الحروب العالمية والتمردات التي استمرت عقودًا. معدل الوفيات للصحفيين في غزة يتجاوز 130 سنويًا، بينما في معظم الحروب لا يتجاوز هذا العدد أرقامًا مفردة. من الناحية الإحصائية، هذا ينتج درجة زئ أكثر من 96، مما يجعل الحادث

العشوائي غير محتمل رياضياً. عندما يقتربن بحظر إسرائيل الشامل على الصحافة الأجنبية في غزة، فإنه يشير بقوة إلى أن هذه القتل ليست عرضية، بل منهجية - تهدف إلى إسكات الشهود.

تدمير غير مسبوق للبنية التحتية المدنية

غزة اليوم هي البيئة الحضرية الأكثر تدميراً منهجياً على وجه الأرض. تؤكد صور الأقمار الصناعية وتقارير ميدانية من وكالات الأمم المتحدة، منظمات حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية أن أكثر من 70% من جميع المباني المدنية - المنازل، الشقق، المستشفيات، المدارس، المساجد، المواقع الزراعية - قد دمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن. استهداف المستشفيات وحده لا مثيل له في العصر الحديث: تم استهداف العشرات من المنشآت الكبرى بشكل متكرر، بما في ذلك الشفاء، القدس، ناصر، وكمال عدوان، مع تدمير العديد منها بالكامل.

محطات تحلية المياه، مراكز معالجة النفايات، الألواح الشمسية، المخابز، وقوافل الإسعاف تم استهدافها أيضاً بشكل منهجي. في سياق حيث يتم عزل غزة دون القدرة على استيراد الموارد الحيوية، هذا التدمير ليس مجرد تكتيكي - إنه يشكل فرض ظروف حياة متعمدة تهدف إلى تدمير شعب، كلياً أو جزئياً.

أكد مراقبون دوليون، بما في ذلك الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، IPC، وبرنامج الأغذية العالمي، بشكل قاطع أن المجاعة تُستخدم كسلاح حرب، وهو انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وعلامة مميزة لسلوك الإبادة الجماعية.

كمية المتفجرات تتجاوز جميع السوابق التاريخية

بين أكتوبر 2023 ومنتصف 2025، ألقت إسرائيل ما يُقدر بـ 100,000 طن من المتفجرات على غزة. هذا يعادل تقريباً سبعة أضعاف قوة القنبلة التي أُلقيت على هيروشيما. وبينما استمرت قصف لندن، دريسدن، وطوكيو سنوات أو حدثت خلال حروب شاملة، فإن تدمير غزة حدث خلال 18 شهراً فقط، وفي منطقة محصورة أقل من ثلث حجم لندن.

لم يتعرض مركز سكاني مكتظ بهذا الشكل - ومحاصر تماماً - لهذا الحجم من القوة النارية في التاريخ الحديث. حتى خلال قصف الحرائق في الحرب العالمية الثانية، لم يتم إلحاق هذا الحجم من الدمار بمنطقة واحدة مع عدم وجود إمكانية للهروب للمدنيين.

أطول وأشمل حصار في التاريخ الحديث والقديم

على مر التاريخ، تضمنت الحصارات عادةً على الأقل خط حياة أدنى للبقاء. خلال حصار النازيين للينينغراد (1941-44)، زود الاتحاد السوفيتي المدينة بالمساعدات عبر بحيرة لادوغا. في ستالينغراد (1942-43)، عبرت المؤن والتعزيزات نهر الفولغا تحت النيران. حتى في سراييفو (1992-96)، سمحت أنفاق التهريب والجسور الجوية للأمم المتحدة بتدفق الطعام، الأدوية، والمدنيين، وإن بصعوبة.

على النقيض، حصار غزة شامل. منذ عام 2007، سيطرت إسرائيل على جميع الحدود، المجال الجوي، والوصول البحري، مانعة استيراد الطعام، الوقود، الأدوية، ومواد البناء. منذ أكتوبر 2023، تصاعد الحصار إلى حصار كامل: لا دخول أو خروج، لا معابر حدودية عاملة، لا ممر جوي، ولا خط إنساني. حتى المخابز، الألواح الشمسية، ومخيمات الخيام تم قصفها عمداً. في مارس 2025، أكدت الحكومة الإسرائيلية سياستها المتمثلة في "عدم السماح بدخول أي بضائع"، بما في ذلك الطعام والماء صراحةً.

تحتفظ غزة بالرقم القياسي لأطول حصار مستمر في التاريخ الحديث (18 عامًا) وأشمل حصار تم توثيقه على الإطلاق، قديمًا أو حديثًا. لم يسبق أن تم عزل سكان يبلغ عددهم 2.3 مليون، نصفهم أطفال، عن العالم، وقُصفوا بلا هوادة، وحرُموا من الاحتياجات الأساسية للحياة لهذه المدة.

الخلاصة: معجزة البقاء

من الناحية القانونية، لا حاجة للنطق بنية تدمير مجموعة "كما هي" عندما تكون مكتوبة بوضوح في منطق الحملة العسكرية. لكن في غزة، حتى هذا الحجاب قد سقط: السلوك يتطابق مع النمط، والخطاب يؤكد الهدف. حقيقة أن أي شخص في غزة لا يزال على قيد الحياة ليست تبرئة لإسرائيل - إنها معجزة. من الناحية القانونية، لا يمكن لهذه المعجزة أن تشتت الانتباه عما يجعله القانون واضحًا بالفعل: هذه إبادة جماعية، بالسلوك وبالنية.

قرن من التحريض غير المعاقب عليه: اقتباسات مرتبة زمنيًا

كما هو معترف به في أكايسو، البوسنة ضد صربيا، وقضايا دولية أخرى، يمكن استنتاج نية الإبادة الجماعية أيضًا من التصريحات العامة والخاصة للمسؤولين، خاصة عندما لا تُدان هذه التصريحات، بل تُؤسس وتُكافأ. بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، تلتزم الدول الموقعة ليس فقط بالامتناع عن ارتكاب الإبادة الجماعية، بل أيضًا بمنع ومعاينة التحريض المباشر والعلمي على الإبادة الجماعية. لقد فعلت إسرائيل العكس.

التحريض على الإبادة الجماعية ليس فقط روتينيًا ومُطبَّعًا في الخطاب السياسي الإسرائيلي - بل يتم بثه علنًا من قبل وزراء كبار، أعضاء الكنيست الائتلافيين، ضباط الجيش، وشخصيات إعلامية مؤثرة، غالبًا باستخدام لغة دينية أو إقصائية. هذا ليس عرضيًا. إنه يعكس مناخًا سياسيًا يُعتبر فيه الدعوات إلى الإبادة الجماعية مقبولة فقط، بل تُعتبر مؤهلات للتقدم السياسي.

توضح الاقتباسات أدناه ليست انفجارات معزولة، بل نمط تحريض متسق ومدمج أيديولوجيًا. لم تبذل الحكومة الإسرائيلية أي جهد لمعاينة أو حتى الابتعاد عن هذه التصريحات - على العكس، تم ترقية العديد من الأفراد المذكورين إلى مناصب في مجلس الوزراء، أو إعادة انتخابهم للكنيست، أو تعيينهم في مناصب دفاعية رئيسية. هذا الفشل النظامي في منع أو معاينة التحريض، في خرق للمادة الثالثة (ج) من الاتفاقية، ليس مجرد إهمال: إنه تأييد مؤسسي للأيديولوجيا الإبادة.

“سنحاول نقل السكان الفقراء عبر الحدود عن طريق توفير فرص عمل لهم في الدول العابرة، مع منعهم من أي عمل في بلدنا.”

- تيودور هرتزل، 12 يونيو 1895، مؤسس الصهيونية السياسية، مدخل يوميات مكتوب

“يجب علينا طرد العرب وأخذ أماكنهم... إذا اضطررنا لاستخدام القوة... لدينا القوة تحت تصرفنا. النقل الإجباري للفلسطينيين... يمكن أن يمنحنا شيئًا لم يكن لدينا من قبل.”

- ديفيد بن غوريون، 5 أكتوبر 1937، رئيس وزراء إسرائيل الأول، رسالة مكتوبة لابنه

“لا مكان للشعبين... لا ينبغي أن تُترك قرية واحدة، قبيلة واحدة. يجب على العرب أن يذهبوا، لكن هناك حاجة إلى لحظة مناسبة، مثل الحرب.”

- يوسف فايتس، 20 ديسمبر 1940، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، تقرير مكتوب

“يجب أن نمحو قراهم [الفلسطينية].”

- ديفيد بن غوريون، 1948، رئيس وزراء إسرائيل الأول، خطاب عام أثناء النكبة

وقّعت إسرائيل اتفاقية الإبادة الجماعية في 17 ديسمبر 1949، وصادقت عليها في 9 مارس 1950. تجعل المادة الثالثة من الاتفاقية ليس فقط الإبادة الجماعية نفسها، بل أيضًا “التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية” جريمة يعاقب عليها.

في 1977، سنت إسرائيل قانون العقوبات (التعديل رقم 39)، مدمجة الجرائم الدولية في القانون المحلي. تجرم المادتان 144 ب و 144 ج التحريض على العنصرية والعنف. نظريًا، يقع التحريض على الإبادة الجماعية ضمن هذا الإطار القانوني.

“غزو قطاع غزة بأكمله وإبادة جميع القوات المقاتلة ومؤيديها. يجب أن تتحول غزة إلى دريسدن... أنقضوا على غزة الآن! يجب تدمير كل سكان غزة.”

- موشيه فيغلين، أغسطس 2014، عضو سابق في الكنيست وقائد يميني متطرف، خطة منشورة ومقابلة

“سوّوا غزة بالأرض. بدون رحمة! هذه المرة، لا مجال للرحمة! يجب تسوية غزة بالأرض، ولكل واحد قتلوه، اقتلوا ألقا.”

- ريفيتال غوتليب، 7 أكتوبر 2023، عضو الكنيست الإسرائيلي (الليكود)، منشور على إكس

“نكبة الآن! نكبة ستطغى على نكبة 1948. سنحول غزة إلى ركام.”

- آرييل كالنر، 8 أكتوبر 2023، عضو الكنيست الإسرائيلي (الليكود)، منشور على إكس

“أمرت بحصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء، لا طعام، لا وقود. كل شيء مغلق. نحن نقاتل حيوانات بشرية، ونتصرف وفقًا لذلك. لقد أطلقت كل القيود... سنقضي على كل شيء.”

- يوآف غالانت، 9 أكتوبر 2023، وزير الدفاع الإسرائيلي، خطاب عام

“يُطلب من كل السكان المدنيين في غزة المغادرة فورًا. لن يتلقوا قطرة ماء أو بطارية واحدة حتى يغادروا العالم. لن يُشغل مفتاح كهربائي، ولا صنوبر ماء، ولا شاحنة وقود.”

- إسرائيل كاتس، 12 أكتوبر 2023، وزير الطاقة الإسرائيلي، منشور على إكس

“إنها أمة بأكملها هناك هي المسؤولة. هذا الخطاب عن المدنيين غير المدركين، غير المتورطين، غير صحيح على الإطلاق. لا يوجد أبرياء في غزة.”

- إسحاق هرتسوغ، 13 أكتوبر 2023، رئيس إسرائيل، مؤتمر صحفي

“الشيء الوحيد الذي يجب أن يدخل غزة هو مئات الأطنان من المتفجرات من سلاح الجو، وليس أونصة واحدة من المساعدات الإنسانية.”

- إيتمار بن غفير، 17 أكتوبر 2023، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، منشور على إكس

“حان الوقت لسلاح يوم القيامة. ليس تسوية حي. سحق وتسوية غزة. احرقوا غزة الآن، لا أقل! بدون جوع وعطش، لن نجند المخبرين.”

- تالي غوتليف، 10 أكتوبر 2023، عضو الكنيست الإسرائيلي (الليكود)، منشور على إكس

“يجب أن تتذكروا ما فعله عماليق بكم، كما يقول كتابنا المقدس. سنحول غزة إلى جزيرة مهجورة.”
- بنيامين نتنياهو، 28 أكتوبر 2023، رئيس وزراء إسرائيل، خطاب تلفزيوني

“امحوا غزة من على وجه الأرض. يجب أن نمحو ذكرى عماليق.”
- غاليت ديستل-أتباريان، 1 نوفمبر 2023، عضو سابق في الكنيست ووزيرة (الليكود)، منشور على إكس

“نحن الآن ننفذ نكبة غزة. لا يوجد أبرياء في غزة.”
- آفي ديختر، 11 نوفمبر 2023، وزير الزراعة الإسرائيلي ورئيس سابق للشباب، مقابلة تلفزيونية

“أحد الخيارات هو إلقاء قنبلة ذرية على غزة. أصلي وأتمنى ذلك. لا يوجد مدنيون غير متورطين في غزة. شمال غزة أجمل من أي وقت مضى. تفجير كل شيء رائع.”
- أميخاي إيلياهو، 5 نوفمبر 2023، وزير التراث الإسرائيلي، مقابلة إذاعية ومنشور على إكس

“الأوبئة الشديدة في القطاع ستقربنا من النصر. ستصبح غزة مكانًا لا يمكن لأي إنسان أن يعيش فيه.”
- جيورا إيلاند، 19 نوفمبر 2023، لواء متقاعد في الجيش الإسرائيلي ورئيس سابق لمجلس الأمن القومي، مقال رأي منشور في ידיעות أحرونوت

“أنا فخور شخصيًا بأنقراض غزة، وأن كل طفل، حتى بعد 80 عامًا، سيخبر أحفاده بما فعله اليهود. نحتاج إلى إيجاد طرق لسكان غزة أكثر إيلامًا من الموت.”
- ماي غولان، 12 ديسمبر 2023، وزيرة المساواة الاجتماعية وتقدم المرأة الإسرائيلية، خطاب أمام الكنيست ومؤتمر

“امحوا غزة من على وجه الأرض... يجب حرق غزة. الآن لدينا جميعًا هدف مشترك واحد - محو قطاع غزة من على وجه الأرض.”
- نيسم فاتوري، 10 يناير 2024، نائب رئيس الكنيست (الليكود)، مقابلة إذاعية

في يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) تدابير مؤقتة ملزمة قانونًا تتضمن منع ومعاقة التحريض على الإبادة الجماعية.

“لا توجد نصف تدابير... رفح، دير البلح، النصيرات - إفناء تام. ‘امح ذكر عماليق من تحت السماء.’ قد يكون من المبرر والأخلاقي تجويع مليوني شخص. سيتم تدمير غزة بالكامل... سيفقدون بأعداد كبيرة إلى دول ثالثة. لن تدخل حبة قمح واحدة إلى غزة.”
- بتسلئيل سموتريتش، 29 أبريل 2024، وزير المالية الإسرائيلي، خطاب عام في حدث ميمونة

“اليوم أحضرنا على الحوثيين طاعون الظلام... التالي - طاعون البكر.”
- إسرائيل كاتس، 24 أغسطس 2025، وزير الدفاع الإسرائيلي، منشور على إكس

إطار الدعاية: الكراهية المُطَبَّعة، التلقين، وأيديولوجيا الإقصاء

في القانون الدولي، يمكن استنتاج نية الإبادة الجماعية (النية الخاصة) ليس فقط من حجم وطبيعة الأفعال المنهجية المرتكبة، بل أيضًا من الأدلة المؤيدة مثل الدعاية، الأيديولوجيا، والفشل في منع أو معاقة التحريض. هذا المبدأ مؤسس

جيدًا في القضاء: من حكم أكايسو (ICTR)، الذي استشهد بـ”النشر الواسع لخطاب الكراهية” كدليل على النية، إلى البوسنة ضد صربيا (ICJ)، حيث وُجد أن عدم تصرف الدولة المتكرر في مواجهة التحريض المعروف يدعم إيجاد نية إبادة.

في إسرائيل، هذه الأدلة المؤيدة ليست هامشية - إنها مركزية. الشعار “الموت للعرب” ليس خطابًا هامشيًا. إنه شعار مقبول على نطاق واسع ومرافق رسميًا، يُكرر سنويًا في مسيرة العلم في القدس، وهو حدث مرخص ومحمي من قبل الشرطة الإسرائيلية، يقام في القدس الشرقية المحتلة. بدلاً من إدانته، يتم تطبيع هذا الخطاب في الخطاب العام - يتردد في ساحات المدارس، ملاعب كرة القدم، والتجمعات القومية.

الأهم من ذلك، أن الهيكل الأيديولوجي للصهيونية كما يعمل داخل المؤسسات الدولة الإسرائيلية قد أصبح مشبعًا بالافتراضات التفوقية: أن الفلسطينيين يمثلون تهديدًا ديموغرافيًا، عدوًا وجوديًا، أو عقبة دون بشرية أمام السيادة اليهودية. هذا الإطار الأيديولوجي ليس كاملاً - إنه يُدرّس علنًا، يُعزز، ويُستخدم كسلاح. يُشير المسؤولون الإسرائيليون البارزون روتينيًا إلى الفلسطينيين بـ “حيوانات بشرية”، “عماليق”، أو “حشرات” يجب “القضاء عليها”. هذه ليست زلات - إنها تحريضات منهجية ومُعتمدة على العنف الإبادي.

تصف شهادات عديدة من صهاينة سابقين ومبلغين إسرائيليين التلقين الذي يبدأ منذ الطفولة المبكرة، حيث يُصوّر الفلسطينيون ليس كجيران أو أشخاص لهم حقوق، بل كمعتدين خطرين. لقد شهد جنود سابقون في الجيش الإسرائيلي، ومعلمون، وقوميون سابقون بأنهم نشأوا في ثقافة من الخوف، الاستحقاق، ونزع الإنسانية، وتعلّموا أن الجيش الإسرائيلي موجود لحماية اليهود من الإبادة، وأن الرحمة تجاه الفلسطينيين هي شكل من أشكال الخيانة.

تؤكد منظمات مثل كسر الصمت، بالإضافة إلى الصحفيين والجنود السابقين، أن التدريب العسكري يعزز هذه الأفكار - يصوغ حياة الفلسطينيين كقابلة للإنفاق، وجرائم الحرب كتكتيكات مشروعة. استخدام الصور الدينية (“عماليق”، “الانتقام التوراتي”، “طاعون البكر”) يضع هذه الأيديولوجيا بشكل أعمق في رواية الإبادة المُعتمدة دينيًا.

كل هذا يلبي، وربما يتجاوز، معيار الأدلة المؤيدة لنية الإبادة الجماعية المؤسس في القضاء الدولي. عندما تكون الدعاية منتشرة، الأيديولوجيا مؤسسية، والتحريض غير معاقب وغير مقيد، فإنه يشكل البنية التحتية الأيديولوجية للإبادة الجماعية.

ما يتجاوز جميع معايير الإثبات: خطاب الكنيست كإقرار مباشر بالسياسة

يُعتبر خطاب 31 ديسمبر 2024 من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الإسرائيلية ربما أوضح وثيقة سياسية تثبت نية الإبادة الجماعية أنتجتها أي دولة منذ محاكم نورمبرغ ومؤتمر فانسي. بينما تطلبت الإبادات الجماعية السابقة من المدعين استنتاج النية من لغة مشفرة أو تخطيط غير مباشر، فإن هذا الخطاب لا يترك أي غموض: إنه يطالب علنًا بأن يقوم الجيش الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية للطاقة، الطعام، والمياه، فرض حصارات قاتلة، وإبادة جميع الأشخاص الذين لا يظهرون بعلم أبيض.

التاريخ: 31.12.2024

إلى: وزير الدفاع إسرائيل كاتس

الموضوع: الخطة العملياتية في قطاع غزة

سيدي العزيز،

نحن، أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، نكتب إليكم لنطلب منكم إعادة النظر في الخطة العملية للقتال في قطاع غزة، في ضوء النتائج الشديدة حتى الآن والتوقعات للاستمرار. ندرج التفاصيل كما يلي:

النشاط العملي في قطاع غزة، كما عُرض علينا في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع من قبل وزير الدفاع السابق حتى قبل بدء العملية البرية في 27.10.23، وكما تم تنفيذه منذ ذلك الحين في الميدان، لا يسمح بتحقيق أهداف الحرب كما عرفها القيادة السياسية: انهيار قدرات حماس الحكومية والعسكرية. لم تتحقق هذه الأهداف حتى اليوم، على الرغم من أن هذه منطقة صغيرة والعدو لا يمتلك أدوات أو قدرات جيش حديث.

كما أشار رئيس الأركان علنًا، يعمل الجيش الإسرائيلي من خلال غارات مستهدفة - طريقة تفتقر إلى المكون المركزي في هذا النوع من حرب العصابات: السيطرة. السيطرة الفعالة على الأراضي والسكان هي الأساس الوحيد لتطهير معازل العدو من القطاع، لتحقيق النصر والانتصار - وليس للتوقف وحرب الاستنزاف، التي تكون فيها الجانب الرئيسي الذي يُستنزف هو إسرائيل. لذلك، نرسل جنودنا مرارًا وتكرارًا إلى أحياء وأزقة تم الاستيلاء عليها مرات عديدة، أماكن أعلنت فيها القيادة العليا للجيش الإسرائيلي أن كتائب حماس تم تفكيكها وتدميرها، وتم تطهيرها من العدو - لكن في تلك الأماكن ذاتها ندفع ثمنًا فظيعة ولا يطاق بدماء جنودنا.

منذ 6.10.2024، بدأت عملية مختلفة في شمال قطاع غزة، جنوب محور مفلسيم، شملت التطويق وإجلاء السكان جنوبًا. كنا جميعًا نأمل أن يمثل هذا بداية للأعمال العسكرية التي ستجلب التغيير المطلوب، لكن يبدو أن هذا الإجراء لا يتم تنفيذه بشكل صحيح. أي، بعد التطويق والإجلاء الإنساني، لا يعامل الجيش الإسرائيلي من تبقوا كعدو - كما هو معتاد في القانون الدولي وفي جميع الجيوش الغربية - ويعرض مرة أخرى حياة جنودنا للخطر بدخول المناطق الكثيفة والبنية.

بعد التطويق وإجلاء السكان، يجب أن تكون تعليمات الجيش الإسرائيلي واضحة:

1. تدمير من بعيد لجميع مصادر الطاقة - الوقود، المنشآت الشمسية، الأنابيب، الكابلات، المولدات، إلخ.
2. تدمير جميع مصادر الطعام - المستودعات، المياه، مضخات المياه، وأي وسيلة أخرى ذات صلة.
3. إبادة من بعيد لأي شخص يتحرك في المنطقة ولا يظهر بعلم أبيض خلال أيام الحصار الفعال.

بعد هذه الإجراءات وأيام الحصار على من تبقوا، يجب على الجيش الإسرائيلي الدخول تدريجيًا لتنفيذ تطهير كامل لمعازل العدو. يجب أن يتم ذلك في شمال القطاع وبنفس الطريقة في كل قطاع آخر: التطويق، إجلاء السكان إلى منطقة إنسانية، وحصار فعال حتى الاستسلام أو الإبادة الكاملة للعدو. هكذا تعمل كل جيش، وهكذا يجب أن يعمل جيش الدفاع الإسرائيلي أيضًا.

على الرغم من الأسئلة والطلبات المتكررة في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، لم نلق إجابات مرضية من ممثلي الجيش الإسرائيلي في اللجنة حول سبب عدم تصرفهم كما هو مطلوب، ولماذا يُعرف هزيمة حماس كـ "حالة نهائية عملياتية" للقتال، وما هي الخطط المستقبلية. لذلك، نطلب تدخلكم الفوري في تقديم إجابات لهذه الأسئلة وفي إصدار التعليمات المناسبة للجيش الإسرائيلي، من أجل تحقيق النصر ووقف تعريض حياة جنودنا للخطر دون مبرر.

نسخة إلى:

- رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو - رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع النائب يولي إدلشتاين

الموقعون:

* **أميت هاليفي**، الليكود، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **نيسم فاتوري**، الليكود، نائب رئيس الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **آرييل كاتز**، الليكود، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **أوشر شيكاليم**، الصهيونية الدينية، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **زفي سوكون**، الصهيونية الدينية، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **أوهاد تال**، الصهيونية الدينية، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **ليمور سون هار-ميلخ**، القوة اليهودية، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع * **أفراهام بتسليل**، القوة اليهودية، عضو الكنيست، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع

هذه التعليمات ليست مجرد تكتيكية - إنها تشكل مخططاً لإبادة السكان المدنيين عمداً، وكذلك، تتجاوز العتبة القانونية لإثبات نية الإبادة الجماعية بموجب أي معيار موجود في القانون الجنائي الدولي. المؤلفون ليسوا ممثلين منخفضي المستوى أو متطرفين هامشيين؛ إنهم **مشرعون منتخبون** يشغلون أدواراً في صنع سياسات الأمن القومي. مطالبهم ليست مجازية - إنها تحدد طرقاً محددة ومتسلسلة لإبادة السكان، مؤطرة صراحةً كاستراتيجية دولة.

على عكس المسؤولين النازيين الذين غالباً ما كانوا يخفون التخطيط للإبادة الجماعية في تعبيرات ملطفة ("الحل النهائي")، يتحدث هذا الخطاب بوضوح. إنه يحدد النية، الطريقة، والتبرير كتابةً، تحت الختم الرسمي للحكومة الإسرائيلية. لم تتطلب أي محكمة في التاريخ دليلاً أوضح.

وجود مثل هذه الوثيقة **يمحو إمكانية الإنكار المعقول**. إنه يحول ما قد يُنظر إليه بخلاف ذلك كدليل ظرفي على الإبادة الجماعية إلى دليل مباشر على التخطيط على مستوى السياسة، التنفيذ، والتبرير الأيديولوجي للأفعال الإبادية. بموجب القانون الدولي، يجب التعامل مع هذا الخطاب كدليل دامغ - اعتراف صريح بالنية الخاصة، مدعوم على أعلى مستويات الحكومة.

الخلاصة: إثبات النية بما يتجاوز الشك المعقول - واجب التصرف، وليس مجرد الملاحظة

تتطلب جريمة الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية 1948 كلاً من الأفعال المحظورة (الفعل الإجرامي) ونية تدمير مجموعة محمية كلياً أو جزئياً (النية الخاصة). كما أظهر هذا التحليل، يفي سلوك إسرائيل في غزة بجميع الفئات الخمس للأفعال المحظورة، ونيته في تدمير الفلسطينيين "كما هم" ليست فقط مستنتجة من حجم وعمليات استهدافها - إنها صريحة في خطابها، منهجية في مؤسساتها، ومُدونة في سياساتها.

الأدلة - القانونية، الإحصائية، العسكرية، والأيديولوجية - تلبّي العتبة الدولية لـ "ما يتجاوز الشك المعقول". ما يتكشف في غزة ليس حالة غامضة أو حدودية. إنه إبادة جماعية.

كما أكدت محكمة العدل الدولية في البوسنة ضد صربيا (2007)، على جميع الدول واجب قانوني إيجابي لمنع الإبادة الجماعية في اللحظة التي يصبحون فيها على علم بخطر جدي. هذا الواجب غير محدود بالإدانة الدبلوماسية أو العقوبات

الاقتصادية. في مواجهة الأدلة الساحقة، تلتزم الدول باتخاذ جميع التدابير المتاحة بشكل معقول لوقف الإبادة الجماعية - بما في ذلك، إذا لزم الأمر، تدابير قسرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

يشمل ذلك، على الأقل:

- فرض منطقة حظر طيران فوق غزة لوقف القصف الجوي؛
- تسهيل الممرات الإنسانية وتوصيل المساعدات، بما في ذلك بالمرافقة العسكرية إذا لزم الأمر؛
- فرض عقوبات وعزل المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الحملة؛
- تعليق المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل بموجب التزامات تجارة الأسلحة في القانون الإنساني الدولي؛
- دعم الملاحقات الدولية للأفراد المتواطئين.

فشل القيام بذلك يعرض الدول للمسؤولية بموجب القانون الدولي. كما في البوسنة ضد صربيا، قد تُحمل دولة تفشل في منع أو معاقبة الإبادة الجماعية مسؤولية من قبل محكمة العدل الدولية وتُطالب بدفع تعويضات. علاوة على ذلك، قد يُحمل الأفراد - سواء كانوا رؤساء دول، وزراء، أو قادة عسكريين - مسؤولين جنائيًا بموجب المادتين 25 و28 من نظام روما الأساسي عن التواطؤ، التحريض، أو مسؤولية القيادة.

الإبادة الجماعية ليست حدثًا سلبيًا. إنها سياسة. والعالم يراقب ليس فقط إسرائيل، بل كل دولة تمكّنها - بالفعل، أو بالتقاعس. السوابق القانونية واضحة. التكلفة السياسية للتواطؤ تتزايد. لحظة التدخل ليست غداً. إنها الآن.